Document: EB 2009/98/R.5
Agenda: 5(a)(ii)
Date: 15 December 2009
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الستين

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والتسعين
روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Luciano Lavizzari

مدير مكتب التقييم

رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصيات الواردة في تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الستين.

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الستين

1- يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم خلال دورتها الستين التي عقدت في يومي 1 و 2 ديسمبر/كانون الأول 2009. وتضمن جدول أعمال الدورة خمسة بنود للنقاش، هي: (أ) التقييم المرحلي لمشروع تخفيف وطأة الفقر في جبال كينلينغ في الصين؛ (ب) تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وتعليقات مكتب التقييم عليه؛ (ج) التقييم المشترك لسياسات وعمليات مصرف التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا؛ (د) جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2010؛ (هـ) السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق، وتعليقات مكتب التقييم عليها؛ (و) مسائل أخرى.

2- حضر جميع أعضاء اللجنة (البرازيل، وكندا، ومصر، وإندونيسيا، وآيرلندا، وهولندا، والسويد) الدورة باستثناء الهند ونيجيريا. وحضرها كذلك مراقبون من الصين، وألمانيا، والمكسيك، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وانضم إلى اللجنة مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج، ومدير مكتب التقييم، ومدير شعبة التخطيط الاستراتيجي والميزانية، وسكرتير الصندوق، ومدير شعبة آسيا والمحيط الهادي، ومدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية، والقائم بأعمال مدير شعبة السياسات، وآخرون. كما شارك في الاجتماع مدير دائرة تقييم العمليات في مصرف التنمية الأفريقي وأحد كبار المستشارين المستقلين[1] المشاركين في التقييم المشترك.

ألف- التقييم المرحلي لمشروع تخفيف وطأة الفقر في جبال كينلينغ في الصين

3- ناقشت اللجنة مشروع تخفيف وطأة الفقر في جبال كينلينغ وأعربت عن تقديرها للعمل الذي أنجزه مكتب التقييم. وأشارت إلى أنّ التقييم قد أنجز، بما في ذلك الاتفاق على نقطة الإنجاز بين حكومة الصين ودائرة إدارة البرامج في الصندوق.

4- وأثنى ممثل حكومة الصين على مكتب التقييم لتقييمه الممتاز، الذي قدّم تقييماً دقيقاً لأداء المشروع. واعتبر أنّ التقييم يفيد في الإسهام في جهود الصين للحد من الفقر الريفي.

5- وأقرت اللجنة بأنّ المشروع قيد النظر مثال جيد، من حيث حسن أداء الحكومة وملكيتها له، والتزام الوكالات المشاركة في تنفيذه.

6- وأكد أعضاء اللجنة على مزايا توفر هذا التقييم قبل الشروع في المرحلة الثانية من المشروع، إذ يسهم ذلك في تعزيز استدامته، ويوفر فرصة للوصول إلى عدد أكبر من السكان الريفيين الفقراء، ولا سيما أولئك الذين لم يشملهم في مرحلته الأولى.

7- ومن المسائل الأخرى التي أثيرت الأداءُ الضعيف لنظام الرصد والتقييم على مستوى المشروع، وضرورة قيام الصندوق والحكومة ببذل المزيد من الجهد لتحسين نظم الرصد والتقييم، لما لها من أهمية بالغة لنظم التقييم المستقل في الصندوق، ونظم التقييم الذاتي، وإدارة المشروعات.

[1] الأستاذ Robert Picciotto، المدير العام السابق لفريق التقييم المستقل في البنك الدولي.

8- وأكد أعضاء اللجنة على أهمية تعزيز شراكات الصندوق مع الوكالات الإنمائية الأخرى العاملة في الصين، مثل مصرف التنمية الآسيوي، في المستقبل.

9- وتم لفت انتباه أعضاء اللجنة إلى التأخير في نفاذ مفعول القروض، الذي يتمخض عن زيادة التكاليف الإدارية، ويشكل بالتالي مجالاً ينبغي النظر فيه في المستقبل.

10- وأقرت اللجنة بأنّ أداء المشروع قد تحسن على ما يبدو بعد إنشاء مكتب حضور قطري للصندوق في الصين. وفي هذا الصدد، أشارت إدارة الصندوق إلى أنّ تعيين مواطنين صينيين موظفين في مكتب الحضور القطري قد أسهم في تسريع الوقت الذي يستغرقه النظر في المسائل الإدارية المتصلة بالبرنامج القطري.

11- وأشير إلى أنه كان بالإمكان المضي ببعض التوصيات خطوةً أخرى إلى الأمام. فعلى سبيل المثال، لا يشير الاتفاق على نقطة الإنجاز بتاتاً إلى توسيع النطاق أو إدارة المعرفة، وهما أمران حاسمان لإحداث تأثير أوسع نطاقاً على الفقر الريفي. وأشارت إدارة الصندوق إلى أنه سيُنظر في هذه القضايا وفي فرص الشراكة مع مصرف التنمية الآسيوي (انظر الفقرة 8 أعلاه) وغيرها من المسائل خلال وضع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد للصين.

12- وأشارت اللجنة إلى أنّ الاستدامة لا تزال تمثل تحدياً في مشروع تخفيف وطأة الفقر في جبال كينلينغ. وشددت على ضرورة وضع استراتيجيات الخروج، من بين تدابير أخرى، في وقت مبكر لضمان استدامة فوائد المشروع بعد انتهائه. وأكدت إدارة الصندوق على أنّ انخراط الصندوق على مدى أطول في منطقة المشروع نفسها يمكن أن يسهم في استدامة الفوائد على المدى الطويل.

باء- تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وتعليقات مكتب التقييم عليه

13- ناقشت اللجنة تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق وأثنت على إدارة الصندوق على جودة الوثيقة التي أصدرتها. وأشير إلى أنّ هذا التقرير هو الأخير خلال فترة التجديد السابع، وأنّ الصندوق قد حقق الأهداف المحددة، بل وتجاوزها في بعض المجالات، فيما يخص الأثر على الفقر خلال فترة التجديد هذه. كما أعربت اللجنة عن تقديرها للتعليقات المفيدة التي قدمها مكتب التقييم على التقرير.

14- وذكرت اللجنة أنّ تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق هو وثيقة بناءة سواء لإدارة الصندوق أو لدوله الأعضاء، وأقرت بأنه سيتطور على الأرجح وفقاً لأولويات التجديد الثامن وما يقابلها في إطار النتائج. وأضافت أن التقرير أداة مفيدة أيضاً للتعلم والمساءلة كليهما.

15- وأشارت اللجنة إلى عدد من المجالات التي يمكن تحسينها أكثر، وأكدت، من بين القضايا الأخرى، على ضرورة بذل جهد أكبر لتعميم مراعاة منظور التمايز بين الجنسين وتنمية المرأة في جميع الاستراتيجيات القطرية والعمليات التي يمولها الصندوق. وبشأن هذه القضية، أقرت إدارة الصندوق بأنّ العديد من المشروعات السابقة لم تتعامل بشكل كاف مع قضايا المساواة بين الجنسين، وأنّ هذا الموضوع يلقى حالياً قدراً أكبر من الاهتمام.

16- وبشأن نقطة أخرى، تم التأكيد على أنّ تقليل تعقيد تصاميم المشروعات وتعزيز الإشراف المباشر والحضور القطري يسهمان في تحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع.

17- وأقر أعضاء اللجنة بالتطابق بين النتائج التي أبلغ عنها في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وهو ما يبرهن على تحسن جودة وظيفة التقييم الشاملة في الصندوق.

18- وأشارت اللجنة إلى خفض ميزانية التدريب لعام 2010 وإلى خفض مؤشر تعيين الموظفين. وقدمت إدارة الصندوق إيضاحات بشأن كل هذه القضايا. فبالنسبة لميزانية التدريب، أفيد بأنّ الخفض يشير إلى ميزانية التدريب المخصصة لشعبة إدارة الموارد البشرية من أجل تنظيم الدورات التدريبية المؤسسية. غير أنّ دائرة إدارة البرامج تنظّم أيضاً دوراتٍ تدريبية بغية رفع مستوى مهارات الموظفين في المجالات التشغيلية مثل الإشراف والتوريد، على سبيل المثال. إضافةً إلى ذلك، يسعى الصندوق إلى إجراء دورات تدريبية مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي.

19- وشدد أعضاء اللجنة على أهمية إصلاح الموارد البشرية في الصندوق، وعلى ضرورة بذل مزيد من الجهد لتحقيق الأهداف في هذا المجال. وأقرت إدارة الصندوق بالوضع غير المرضي لإصلاح الموارد البشرية، وأشارت إلى أن المناقشات ما زالت متواصلة مع المجلس التنفيذي بشأن كيفية تحسين إدارة الموارد البشرية وعملياتها ككل.

20- وأشير إلى أنّ اللجنة تودّ في المستقبل أن تناقش تقييمات المشروعات التي تواجه مشاكل كبيرة تخص أداءها، إذ يمكن في كثير من الأحيان استخلاص دروس مفيدة من هذه العمليات.

21- وأخيراً، شددت اللجنة، فيما يخص تنفيذ المشروعات، على ضرورة قيام إدارة المشروعات والشركاء الآخرين بالتركيز على النتائج الإنمائية، بدلاً من التركيز على الأهداف المتعلقة بالشؤون المالية وصرف الأموال.

جيم- التقييم المشترك لسياسات وعمليات مصرف التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا

22- رحبت اللجنة بالتقييم المشترك لسياسات وعمليات مصرف التنمية الأفريقي والصندوق في الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا. ونظرت أيضاً في رد إدارة الصندوق على التقييم المشترك لسياسات وعمليات مصرف التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا وفي تقرير كبار المستشارين المستقلين.

23- ورغم تسليم اللجنة بالطابع المشترك للتقييم، فقد طلبت المزيد من المعلومات عن إدارة العملية، والجداول الزمنية، والخبراء الاستشاريين بغية حصر التكاليف والسنة الإضافية التي لزمت لاستكمال هذا التقييم الواسع النطاق. وقدم مكتب التقييم ودائرة تقييم العمليات في مصرف التنمية الأفريقي إيضاحات ومعلومات إضافية بشأن هذه المسائل. وبوجه خاص، أفيد بأنّ تفسير ذلك يرجع جزئياً إلى حقيقة توسيع نطاق التقييم خلال تنفيذه ليشمل دراسةً استقصائية لتصورات الشركاء في أفريقيا واستعراضاً للجودة عند نقطة الإدراج بغية تقييم مدى قيام الصندوق والمصرف بإدراج الدروس المستفادة من الماضي في استراتيجياتهما وعملياتهما الحالية.

24- وأقرت اللجنة بوجود فجوة سياساتية في مجال الزراعة والتنمية والريفية في العديد من البلدان في أفريقيا. بيد أنها أكدتّ على ضرورة أن تتناسب الجهود التي يبذلها الصندوق والمصرف مع المستويات الحالية والمتوقعة للموارد المتاحة للمنظمتين. ولذلك، لا بدّ لهما من استكمال جهودهما بجهود من منظمات شريكة تتمتع بالقدرات والموارد المناسبة، وبسجل حافل من الانخراط في قضايا السياسات في أفريقيا.

25- وبشأن الشراكة بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي ومع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في أفريقيا وفي المناطق الأخرى، أكدت اللجنة على أهمية ضمان إضافة القيمة على أساس المزايا النسبية للشركاء المعنيين.

26- وشددت اللجنة على أن مستقبل الشراكة بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي ينبغي أن يميز بوضوح بين المجالات التي سيركز عليها كل منهما، بناءً على مزاياه النسبية. إضافةً إلى ذلك، يجب أن تقوم المنظمتان باستكشاف الفرص لإقامة شراكات مع جهات فاعلة أخرى تعنى بالزراعة والتنمية الريفية في القارة.

27- وأشارت اللجنة إلى الدور المحوري لصغار المزارعين، ولا سيما النساء منهم، الذين يضطلعون بدور حاسم في تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. ويجب أن يركز الصندوق تركيزاً خاصاً على هذا الأمر لدى انخراطه في القارة في المستقبل، في ضوء مهمته وميزته النسبية.

28- وتم التأكيد على أن السياسات الزراعية في العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعتبر مثبطة للمنتجين في أفريقيا. غير أنها أكدت على ضرورة أن تفكر البلدان الأفريقية في سياساتها التجارية التي غالباً ما لا تشجع التجارة الإقليمية البينية. وأعربت اللجنة عن عدم تيقنها بشأن توفر القدرة لدى الصندوق ليشارك في بناء القدرات في مجال السياسات التجارية وبشأن تأثيره النسبي على سياسات التجارة العالمية.

29- وطلبت اللجنة مزيداً من المعلومات عن سبب استعراض التقييم المشترك لمشروعات تم تصميمها في التسعينات. وقدم مكتب التقييم في الصندوق ودائرة تقييم العمليات في مصرف التنمية الأفريقي إيضاحات بشأن هذه المسألة. وأشارا، بوجه خاص، إلى أنّ ذلك سمح للمقيِّمين باستخدام الأدلة التقييمية الموجودة أصلاً ليقيّموا الأداء والأثر للمشروعات التي مولتها المنظمتان في الماضي. وأشارا أيضاً إلى أنّ المشروعات التي نظر فيها التقييم ما زالت تقوم بصرف الأموال حتى وقت قريب جداً رغم أنها صُمِّمت في التسعينات، وهي بالتالي مهمة سواء من منظور المساءلة أو التعلم. كما أنّ هذه المشروعات تعكس الوضع السائد في معظم الحافظة.

30- ولوحظ أنّ التقييم المشترك يجيء في الوقت المناسب ويثير قضايا تنسجم مع ما تمخضت عنه تقارير ودراسات مماثلة مؤخراً. لذا، يتمثل التحدي في تحديد الطريق التي سيسلكها الصندوق والمصرف للمضي قدماً ورسمها، حيث أن تكامل خبراتهما وتجاربهما يمكنه أن يفيد في التصدي للتحديات الناشئة في الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا.

31- وشددت اللجنة على أهمية سعي المنظمتين إلى تعميم الدروس المستفادة من التقييم وتبادلها، ليس داخل المنظمتين فحسب بل ومع الشركاء في أفريقيا أيضاً.

دال– جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2010

32- ناقشت اللجنة جدول أعمالها المؤقت المقترح لعام 2010، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2009/60/W.P.7، وأعربت عن تقديرها لمكتب التقييم للعمل الذي أنجزه في هذه الصدد.

33- وأحاط أعضاء اللجنة علماً بالمبدأين التوجيهيين المستخدمين في وضع جدول الأعمال المؤقت، وهما: (1) ضرورة مناقشة بنود التقييم وفق ما تقتضيه اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي، ووفق ما تقتضيه سياسة التقييم؛ (2) وأهمية مناقشة جميع التقييمات المؤسسية والمحافظة على التوازن إقليمياً بين تقييمات البرامج القطرية والمشروعات.

34- وأشارت اللجنة إلى أنّ جدول أعمالها الذي توصي بأن يوافق عليه المجلس التنفيذي هو مؤقت وسيُعدَّل حسب الضرورة خلال السنة.

35- وعقب إجراء بعض المناقشة، اقترحت اللجنة تنظيم زيارتها الميدانية السنوية لعام 2010 إلى موزامبيق في الفترة من 24 إلى 28 مايو/أيار 2010. واقترحت كذلك أن تعقد دورتها الرابعة والستين في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

36- ثم طلبت اللجنة أن يقدّم مكتب التقييم، في دورتها الأولى في عام 2010 المقرر إجراؤها في 29 يناير/كانون الثاني، قائمةً بالتقييمات الجارية حالياً مع المواعيد المتوقعة للانتهاء منها، إلى جانب التقييمات التي أنجزت في الآونة الأخيرة. وسيسمح ذلك للجنة بأن تعدّل جدول أعمالها المؤقت لعام 2010 حسب الاقتضاء.

37- وفيما يتعلق بالزيارة القطرية السنوية إلى موزامبيق، طلبت اللجنة حذف الجملة التالية من الوثيقة EC 2009/60/W.P.7 المدرجة على جدول أعمالها المؤقت لعام 2010، وهي: "وفق ما قررته الدورة السابعة والتسعون للمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2009".

هاء- السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق، وتعليقات مكتب التقييم عليها

38- ناقشت اللجنة السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق، وتعليقات مكتب التقييم عليها، وأعربت عن تقديرها لإدارة الصندوق لقيامها بإعداد السياسة ولمكتب التقييم لتعليقاته عليها.

39- ولاحظت اللجنة وأيدت المقترحات الواردة في السياسة المقترحة الرامية إلى: (1) زيادة السلطة المفوضة لرئيس الصندوق بالموافقة على منح تصل قيمتها إلى 000 500 دولار أمريكي، بدلاً من 000 200 دولار أمريكي، كما هو الحال في الماضي؛ (ب) والسماح بتقديم تمويل المنح إلى القطاع الخاص.

40- ولفت عدد من أعضاء اللجنة الانتباه إلى ضرورة الإشراف على المنح والمساءلة الكاملة عن نتائجها، على النحو المحدد في السياسة. ووافقت إدارة الصندوق على ذلك، وأشارت إلى أنه قد تم إجراء بعض الإشراف على المنح. لكن ينبغي كذلك تخصيص الموارد اللازمة للإشراف على المنح. وأشارت الإدارة إلى أنه سيجري وضع استراتيجية للإشراف لكل منحة جديدة. كما تعمل إدارة الصندوق على ضمان إدارة حافظة المنح بصورة أكثر استباقية، الأمر الذي أسفر مؤخراً عن إقفال نحو 100 منحة ضمن حافظة المنح الجارية التي تشمل 385، لأنّ أداءها لم يكن جيداً.

41- وطلبت اللجنة إعداد مبادئ توجيهية وإجراءات خصيصاً من أجل المنح المقدمة إلى القطاع الخاص. وبناءً على طلب اللجنة، أوضحت إدارة الصندوق أنه سيجري تقديم منح للاستفادة من فعالية الجهات الشريكة المنفذة من القطاع الخاص وليس لمجرد تقديم تمويل المنح إلى كيانات القطاع الخاص.

42- وناقشت اللجنة، بشيء من التفصيل، النسبة المئوية للمنح التي يقدمها الصندوق كنسبة من برنامج عمله السنوي، التي لم يطرأ عليها أي تغيير. وفي هذا الصدد، اقترحت إدارة الصندوق أن بالإمكان إعادة النظر في مسألة التخصيص بعد التقييم المقرر أن يجريه مكتب التقييم لسياسة المنح (انظر الفقرة 44 أدناه).

43- وبناءً على طلب اللجنة، أوضحت إدارة الصندوق أنّ جميع المنح المتعلقة بكيانات القطاع الخاص ستقدم مباشرةً إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها. وسيلزم تعديل وثيقة سياسة المنح تبعاً لذلك.

44- وتقترح سياسة المنح أن يقوم مكتب التقييم بتقييمها بعد خمس سنوات من اعتمادها من المجلس التنفيذي. وأكدت اللجنة على أنه سيكون من المفيد إجراء هذا التقييم في وقت أقرب (بعد ثلاث سنوات مثلاً)، على أن يركز التقييم أساساً على تنفيذ السياسة (أي تقييم العملية).

واو- مسائل أخرى

45- نظرت لجنة التقييم في أربعة مواضيع تحت هذا البند من جدول الأعمال، وهي: (1) المحاضر المنقحة لدورتها الثامنة والخمسين؛ (2) وتنمية قدرات التقييم في البلدان الشريكة؛ (3) ومعلومات محدثة عن وضع عملية استعراض الأقران لمكتب التقييم؛ (4) والنص الكتابي للبيانات التلخيصية التي أدلى بها رئيس اللجنة في نهاية كل بند من بنود جدول الأعمال التي نوقشت خلال دورتها الستين.

46- وفيما يخص البند (1) من الفقرة 45 أعلاه، اعتمدت اللجنة المحاضر المنقحة لدورتها الثامنة والخمسين، بما في ذلك التغييرات التي أُدخلت على الوثيقة EC 2009/60/W.P.6. وفيما يخص البند (2)، قررت اللجنة أن تنظر في الوثيقة التي وزعها مكتب التقييم بشأن مشاركته المقترحة في تنمية قدرات التقييم خلال الدورة الحادية والستين للجنة في يناير/كانون الثاني 2010. أما بخصوص البند (3)، فقد أطلع مكتب التقييم اللجنةَ على عملية استعراض الأقران الجارية، وأشار إلى أنّ مسودة تقرير استعراض الأقران يفترض أن تتاح للجنة في 10 يناير/كانون الثاني 2010 لتستعرضها. وبشأن البند نفسه، أبلغ مكتب التقييم اللجنة بأن رئيس فريق استعراض الأقران لن يشارك في الزيارة القطرية السنوية التي ستجريها لجنة التقييم إلى الهند، لكنه سيجري محادثات عبر الهاتف و/أو عبر تقنية الاجتماع بواسطة الفيديو مع الشركاء الرئيسيين في الهند في الأسبوع الذي يبدأ في 14 ديسمبر/كانون الأول. وأخيراً، فيما يتعلق بالبند (4)، فقد تم توزيع النص الكتابي للبيانات التلخيصية التي أدلى بها رئيس اللجنة في نهاية كل بند من بنود جدول الأعمال على جميع الأعضاء، وطُلب منهم إبداء ملاحظاتهم عليه. وقد شكّلت الصيغة النهائية لهذه البيانات التلخيصية الأساسَ لوضع هذا التقرير.